نون النسوة وتمثيلهن في المجلس النيابي اللبناني

د. رياض غنام(*)

لم تهمل حقوق المرأة في أي بلدٍ يدعي الحضارة والتقدم، وخصوصاً لجهة التمثيل السياسي، كما أهملت في لبنان. وعلى الرغم من موقف القوى السياسية والأحزاب والتيارات الداعية إلى تثبيت حق المرأة، بأن يكون لها نصيبها في المشاركة في الحياة التمثيلية، إلا أنها لم تسعَ إلى تحقيق ما تدعيه أو تقر به. فكانت دعواتها أقرب إلى النفاق منه إلى الواقعية، وإلى الأنانية وحب الذات، منه إلى الصدقية والمساواة، كونها ستأخذ العديد من مواقعهم في التركيبة السياسية للنظام البرلماني اللبناني.

عرف لبنان عبر تاريخه، وقبل قيام كيانه السياسي الحديث سنة ١٩٢٠، عدداً من الرائدات في العمل السياسي إن لم نقل في الزعامة السياسية، إلا أنه غالباً ما تولت النساء مسؤوليات سياسية كأمر واقع فرض عليهن بحكم استمرار الزعامة في الأسرة نفسها. فالأميرة نسب التنوخية والدة الأمير فخر الدين المعني، ساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على الإمارة في أواخر القرن السابع عشر، عبر صيانتها لولديها فخر الدين ويونس بإخفائهما عن أعين السلطات العثمانية. والأميرة حبوس الإرسلانية التي رعت ابنيها الأميرين أحمد وأمين اللذين توليا حكم القائمقامية الدرزية ١٨٤٢ - ١٨٥٨، بعد وفاة زوجها الأمير عباس. والسيدة نظيرة جنبلاط والدة كمال جنبلاط التي تولّت الزعامة إثر مقتل زوجها فؤاد سنة ١٩٢١، فحرصت على تعليمه وتأهيله لمتابعة مسيرة الأسرة الجنبلاطية وقيادتها. كذلك الأميرة خواتو جنبلاط إرسلان، زوجة الأمير مجيد إرسلان التي تولت قيادة البيت الإرسلاني وتأهيل ابنها طلال لمتابعة مسيرة الزعامة الإرسلانية بعد وفاة الأمير مجيد.

والأمثلة المشابهة لتلك الحالات عديدة في الحياة السياسية اللبنانية، منها السيدة نائلة معوض زوجة رئيس الجمهورية رينه معوض

(*) مؤرخ في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر ومدير عام شؤون الجلسات واللجان النيابية في مجلس النواب اللبناني.

التي شاركت في الحياة السياسية اللبنانية نائباً ووزيراً، بعد اغتيال زوجها سنة ١٩٨٩، وصولنج توتونجي التي انتخبت نائباً بعد مدة من اغتيال زوجها الرئيس بشير الجميل، فضلاً عن ليلى الصلح حمادة التي تولت الوزارة كونها ابنة الرئيس رياض الصلح، وزوجة ماجد حمادة، ابن الرئيس صبري حمادة، وربما بحكم المصاهرة مع الأمير السعودي طلال بن عبد العزيز. والنائب بهية الحريري التي انتخبت نائباً أول الأمر، ثم عينت وزيراً بحكم كونها شقيقة الرئيس رفيق الحريري.

إلى جانب تلك الحالات التي يغلب عليها طابع الوراثة السياسية، منعاً لوقوع فراغ في السلطة السياسية في الأسرة، ومحافظة على استمرارية زعامتها أو حيثيتها كواقع اجتماعي سلطوي، فإن هناك حالات برزت فيها النساء بجهدهن الشخصي وكفاءتهن، في مجالات لا علاقة لها بالسياسة، وإنما في حقول ثقافية واجتماعية وفكرية، كأملي فارس ابراهيم، وعنبرة سلام وأدفيك شيبوب ورباب الصدر وروز غريب ولور مغيزل وإملي نصرالله ونازك العابد بيهم ونظيرة زين الدين الحلبي وغيرهن كثيرات.

إلا أن المرأة اللبنانية ظلت محرومة من جميع حقوقها السياسية، وخصوصاً الانتخابية بما فيها الانتخاب والترشح، إلى أن صدر في عهد الرئيس كميل شمعون المرسوم الاشتراعي رقم ٦ الصادر في ٤ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢، والقاضي بإعطاء الإناث حق الانتخاب. لكن هذا المرسوم لم يصبح عاماً وشاملاً جميعهن بالمساواة مع الذكور، إلا بموجب قانون الانتخاب الصادر في ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٧. لقد جاء المرسوم رقم ٦ سنة ١٩٥٢، ليعدل قانون الانتخاب الصادر في حزيران سنة ١٩٥٠، والذي أعطى الحق للإناث الحائزات على شهادة التعليم الابتدائي فقط. في وقت كانت نسبة الرجال حاملي الشهادة ضئيلة جداً حتى بين الذكور. مع الملاحظة أن الإقرار للإناث بحقوقهن السياسية، إنما جاء تنفيذاً للاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق المرأة السياسية، وهي الاتفاقية التي وقّع لبنان عليها في ٢٤ شباط سنة ١٩٥٤، وأجاز المجلس النيابي اللبناني إبرامها بموجب القانون الصادر في ٢٩ تشرين الثاني سنة ١٩٥٥. واستدراكاً أيضاً ولو جاء متأخراً لأحكام المادة ٢١ من الدستور التي نصت على أنه «لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة، حق في أن يكون ناخباً على ان تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب». ومنذ ذلك التاريخ أصبح للمرأة اللبنانية حق الانتخاب ترشحاً وانتخاباً مساوياً للرجل على حد سواء.

لم تساعد الأجواء السياسية العامة، وتقاسم السلطة بين الزعماء ورؤساء الأحزاب، المرأة اللبنانية على خوض المعترك البرلماني. كما أن المرأة نفسها، لم تجرؤ على منافسة رجال هيمنوا على مجتمع تسود فيه النفحة الذكورية. وجاءت القوانين التي تسمح لها بممارسة حقوقها السياسية، لتحيي فيها أولاً، الأمل بالاقتراع والانتخاب، وثانياً بالترشح كسائر الرجال، ولا يقلل من شأن هذين الأمرين، أو يحول دون ممارستهما أي عائق قانوني أو شرعي، سوى نظرة المجتمع التقليدي إليها كحالة جديدة طارئة على الحياة السياسية في لبنان.

بين صدور قانون ١٩٥٧، وقانون الانتخاب الصادر سنة ١٩٦٠، والذي جرت الانتخابات بموجبه، لم يشهد المجلس النيابي أي حضور نسائي، حتى أن القوائم الانتخابية، لم تسجل ترشح أي امرأة، فكان أعضاء المجلس النيابي الذي جرى انتخابهم في ربيع سنة ١٩٦٠، تسعة وتسعون، وكان من بين أعضائه النائب إميل البستاني.

شاء القدر أن يكون النائب البستاني على متن طائرته الخاصة، وأثناء تحليقها صباح ١٥ آذار سنة ١٩٦٣ انقطع الاتصال بها، وفقدت بظروف غامضة، ورغم الجهود الحثيثة التي بذلت للبحث عنها، إلا أنه لم يعثر على أي أثر لها، وشاء القدر أيضاً في تلك السنة، أن تكون وفاة النائب قبلان قبلان، الذي كان يشغل المقعد الثاني السني لقضاء الشوف، فكان أن فازت السيدة ميرنا البستاني بالتزكية في الموقع النيابي الذي شغر بفقدان والدها إميل، وفاز أنور الخطيب بالنيابة بعد شغور المقعد بوفاة النائب قبلان.

١ ـ ميرنا إميل البستاني:

هي الابنة الوحيدة للنائب إميل البستاني الذي فقد مع طائرته في ظروف غامضة فوق مرفأ بيروت. ولدت في بيروت سنة ١٩٣٧، والدتها لورا سرياني. تلقت دروسها الأولية في المدرسة البروتستانتية الفرنسية في بيروت. سافرت إلى لندن لمدة عام لتتمكن أكثر من اللغة الإنكليزية، ثم تابعت دراستها الجامعية في مدرسة ليون العليا للآداب في بيروت، فحملت شهادة ليسانس في الآداب.

كان والدها إميل من نوابغ رجال الأعمال، أسس شركة المقاولات والتجارة C.A.T. وشغل رئيس مجلس إدارتها، ثم وسع صرح اقتصادياته، فبلغ عدد العاملين في مشروعاته نحو أربعة عشر ألف عامل في لبنان والعالم العربي.

بعد فقدان والدها، فازت بالتزكية عن مقعد الشوف الشاغر في نيسان سنة ١٩٦٣، بعد أن أحجمت القوى السياسية عن منافستها.

أمضت خلال نيابتها نحو سنة، لم تسجل في خلالها أي نشاط يذكر. خصص لها رئيس المجلس النيابي في ٩ أيار سنة ١٩٦٣ جلسة خاصة للترحيب بها، مع النائب أنور الخطيب الذي انتخب خلفاً للنائب الراحل قبلان قبلان في السنة ذاتها. وقد تكلم في تلك الجلسة عدد كبير من النواب، أشادوا فيها بمزايا والدها إميل، محمّلين إياها أعباء جسيمة كونها تمثل ولأول مرة الحركة النسائية في لبنان. كما كان لها كلمة شكرت فيها رئيس الجمهورية فؤاد شهاب، ورئيس المجلس صبري حمادة، ورئيس الحكومة رشيد كرامي والنواب، وسائر الذين رحبوا بها وعقدوا الآمال عليها، وشاءوا أن تكون صوتهم في الندوة النيابية، وأرادوا أن يكون وجودها استمراراً لوجود والدها إميل.

ومما جاء في كلمة النائب إدوار حنين قوله: «... إن هذا المقعد الذي كان يشغله إميل البستاني، تكلل اليوم بالغار، وإذا الورد الذي حرمنا أن نلقيه على قبره، يستوي اليوم على كرسيه حياً عابقاً بالوعود والمكارم... وإن من كان لنا الخير كل الخير في حياته، ما زال لنا الخير كل الخير بعد مماته»[١].

ساهمت ميرنا البستاني في الكثير من النشاطات الثقافية والاقتصادية، فأسست وترأست مهرجان البستان الدولي للموسيقى والفنون سنة ١٩٩٣، وساهمت في تأسيس الجمعية اللبنانية البريطانية في لندن، ومركز الدراسات اللبنانية في أكسفورد، وهي مديرة لمؤسسة إميل البستاني، وأحد أمناء الجامعة الأميركية في بيروت منذ سنة ١٩٨٠، وعضو في جمعية التراث اللبناني.

متأهلة من الشيخ فؤاد الخازن، ولهما: جميل ولورا.

(١) انظر باب جديد من قديم، من هذا العدد، ص١٦٧ وقائع الجلسة التي خصصت للترحيب بها مع النائب أنور الخطيب، كون النائب ميرنا البستاني هي أول نائب تدخل قبة المجلس النيابي بصفتها التمثيلية.

تحمل أوسمة عدة منها: وسام الأرز الوطني من رتبة فارس، ووسام الاستحقاق البولندي، وشهادة شرف من روسيا، ووسام الأديبة جوليا طعمة دمشقية، وكانت الأديبة جوليا، قد أوصت به إلى أول امرأة تدخل الندوة البرلمانية اللبنانية.

٢ ـ بهية بهاء الدين الحريري:

مواليد صيدا سنة ١٩٥٢، تلقت علومها الابتدائية في مدرسة النهضة، والتكميلية في مدرسة التقدم. وتخرجت سنة ١٩٧٠ في دار المعلمين في صيدا، حيث عملت مدرسة بين سنتي ١٩٧١ و١٩٧٩.

ترأست النائب الحريري مؤسسة الحريري في صيدا منذ عام ١٩٧٩، وأسست معهداً لإعداد الممرضات تحول فيما بعد ليصبح «ثانوية رفيق الحريري». فضلاً عن مؤسسات ثقافية عديدة منها مركز صيدا الثقافي، ومدرسة الحاج بهاء الدين الحريري المجانية، والمجمع الرياضي وغير ذلك.

ترأست منظة كشافة لبنان سنة ١٩٩٣، وجمعية صيدا التراث والبيئة، كما كانت عضواً في عدة جمعيات ومؤسسات ثقافية واجتماعية وعلمية.

انتخبت نائباً عن الجنوب في دورات سنة ١٩٩٢ و١٩٩٦ و٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨ عن صيدا ودائرتها. وشاركت بفعالية في أعمال اللجان النيابية. فانتخبت عضواً في لجنة المرأة و الطفل، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الشؤون الخارجية والمغتربين. وكانت رئيساً للجنة التربية والتعليم سنة ١٩٩٢ وحتى ٢٠٢٢، باستثناء الفترة التي تولت فيها وزارة التربية الوطنية. كما انتخبت سفيرة للأونيسكو للإرادة الطيبة للمرأة والفتاة العربية.

أسست الملتقى الأول للبرلمانيات العرب، والملتقى الأول للإعلاميات العرب، وانتخبت رئيسة للجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي، كما رعت وشاركت في عدة نشاطات ثقافية ورعائية وتربوية، وعملت على إصدار بعض التشريعات والقوانين التي تنصف المعلمين، وتحمي المرأة وتساعد على تحقيق حريتها، منها قانون حق السفر دون إذن الزوج، وحقها بممارسة التجارة واستفادتها من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

عيّنت وزيرة للتربية الوطنية والتعليم العالي سنة ٢٠٠٨.

تقدّمت في خلال نيابتها باقتراحات قوانين عديدة، أبرزها: تصنيف المعلمين، حرية ممارسة المرأة للتجارة بدون إذن زوجها، حق المرأة بالسفر دون إذن زوجها، استفادة المرأة الموظفة من تقديمات تعاونية موظفي الدولة، إعطاء درجات لأفراد الهيئة التعليمية، إعفاء بعض الناجحين في مباراة ١٩٨٧ لقبول طلاب في كلية التربية لإعداد شهادة الكفاءة من شرطي السن والمباراة، إجراء مباريات وامتحانات محصورة في الجامعة اللبنانية لملء الملاكات الإدارية والفنية فيها، تثبيت الأساتذة المتعاقدين للتدريس في معاهد ومدارس التعليم المهني والتقني الرسمية في الملاك، إنصاف حملة الإجازة والكفاءة الداخلين في ملاك التعليم العام، ترفيع أساتذة التعليم المهني الفندقي إلى وظيفة أستاذ، ووضع كتاب الثقافة الإيمانية، إمكانية إفراز عقارات أنشئ عليها أبنية مخالفة، استفادة المتقاعدين من أفراد الهيئة التعليمية من مبلغ مالي، معادلة شهادة البكالوريا الدولية بالبكالوريا اللبنانية، تحويل لوحات الأوتوبيسات العمومية إلى لوحات أوتوبيسات صغيرة، التعليم الإلزامي المستمر للممرضات والممرضين، اعتماد التدريس الرقمي في التعليم الجامعي، منح عفو عام عن بعض الجرائم، إعفاء بعض رخص البناء من الرسوم وفقاً لتصاميم نموزجية، إلزام المصارف بسعر الدولار الرسمي

للطلاب الجامعيين الذين يدرسون في الخارج.

شاركت النائب بهية الحريري بفعالية في كثير من جلسات الهيئة العامة، وكان لها العديد من المداخلات والاقتراحات التي تقدمت بها، وبعضها أصبح معمولاً بها كقوانين بعد إقرارها في المجلس النيابي.

٣ ـ مهى قسطنطين الخوري

هي ثاني نائبة تدخل المجلس النيابي بعد ميرنا إميل البستاني، ولدت في بلدة قرطبا في قضاء جبيل سنة ١٩٣٦، وتلقت علومها الأساسية في مدرسة العائلة المقدسة في عبرين، والجامعية في مانيلا في الفليبين، فعملت مدرسة للغتين الإنكليزية والإسبانية هناك.

بين سنتي ١٩٦٨ و١٩٨٠ شغلت وظيفة قنصل لبنان في الفليبين، كما عملت في بعض الشركات كشركة الفامويكا (١٩٨٤) وشركة مديكوب (١٩٨٦).

تولت نيابة رئاسة شركة Mefia وشركة United Textles، وساهمت في إنشاء «جمعية الغيث الاجتماعية» المعنية بتقديم مساعدات اجتماعية وخيرية.

انخرطت في العمل السياسي بعد اغتيال شقيقها غيث سنة ١٩٨٥.

انتخبت نائباً بالتزكية في دورة انتخابات سنة ١٩٩٢ عن محافظة جبل لبنان، دائرة قضاء جبيل، وسط مقاطعة غالبية المسيحيين لتلك الانتخابات. وكانت عضواً في لجنة الإعلام والبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ولجنة التربية الوطنية، ولجنة العمل.

ساهمت في إنجاز المستشفى الحكومي في قرطبا، وعملت على فتح دار للحضانة في جبيل، وتابعت بعض المشاريع الإنمائية كشبكة الصرف الصحي في قرطبا، وتأهيل بعض الطرقات في قضاء جبيل.

٤ ـ نائلة معوّض

تشارك النائبة نائلة معوّض النائبة مهى الخوري أسعد في احتلال المرتبة الثانية بعد ميرنا البستاني.

وهي زوجة رئيس الجمهورية رينيه معوض، ومن زغرتا. ولدت في بيروت في الثالث من تموز سنة ١٩٤٠، وتلقت علومها في مدرسة الفرنسيسكان في بيروت.

درست الآداب الفرنسية في جامعة القديس يوسف، وأجرت عدة دورات تأهيل باللغة الإنكليزية. عملت صحافية في جريدة الأوريان بين سنتي ١٩٦٣– ١٩٦٥.

ساعدت زوجها في شتى نشاطاته السياسية والاجتماعية، وبعد استشهاده عيّنت نائباً في المجلس النيابي سنة ١٩٩١ عن دائرة زغرتا – الزاوية.

انتخبت في عدة دورات عن قضاء زغرتا منذ سنة ١٩٩٢ وحتى سنة ٢٠٠٩. وشاركت في أعمال اللجان النيابية، فانتخبت رئيساً للجنة المرأة والطفل، كما كانت عضواً في لجان: المال والموازنة، وحقوق الإنسان، والإعلام والاتصالات.

عيّنت وزيراً للشؤون الاجتماعية في تموز سنة ٢٠٠٥ في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة.

ترأست مؤسسة رينه معوض في لبنان وواشنطن، وأثناء نيابتها ساهمت في صدور عدة قوانين تتعلق بالمرأة والطفل.

قامت النائب معوض بعدة زيارات رسمية إلى الخارج منها: المانيا والولايات المتحدة والفاتيكان وسويسرا والمغرب وكولومبيا.

تقدمت بعدة اقتراحات قوانين منها: رفع سن العمل لدى الأطفال من ٨ إلى ١٣ سنة، إلغاء عبارة «مولود غير شرعي عن الهوية»، فرض شهادة طبية قبل الزواج، إلزامية التعليم ومجانيته في مرحلة التعليم الأساسي، حق الموظفة بالاستفادة من تقديمات تعاونية موظفي

الدولة عن زوجها غير العامل، حظر الإعلان عن التدخين والترويج له، ترقية رتباء في قوى الأمن الداخلي، إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة.

كان لها مداخلات عديدة في الجلسات العامة للمجلس النيابي، كما أن بعض اقتراحات القوانين التي تقدمت بها أصبح معمولاً بها بعد إقرارها في الهيئة العامة.

٥ ـ نهاد بطرس جرمانوس (سعيد)

ولدت في بلدة العاقورة (قضاء جبيل) سنة ١٩٣٢. تلقت دروسها بمختلف مراحلها في مدرسة راهبات البيزنسون، والجامعية في كلية الحقوق، جامعة القديس يوسف. عملت مديرة لمستشفى سعيد، ومديرة أيضاً لشركة نقل برّي.

خاضت الانتخابات الفرعية التي جرت سنة ١٩٦٥ في أعقاب وفاة زوجها النائب أنطوان سعيد، بوجه العميد ريمون إده، ولم يحالفها الحظ.

انتخبت نائباً عن دائرة جبيل، محافظة جبل لبنان سنة ١٩٩٦، وكانت عضواً في لجنتي التربية الوطنية، وحقوق الإنسان.

تقدمت باقتراح قانون واحد يتعلق بطابع المختار.

٦ ـ غنوة عدنان جلول

ولدت في بيروت سنة ١٩٦٢. تلقت دروسها الأساسية في ثانوية خالد بن الوليد الثانوية الرسمية للفتيات الإسلامية. درست مادة الرياضيات في الجامعة الأميركية في بيروت وحملت الإجازة فيها سنة ١٩٨٣. كما حازت شهادة الماجستير في الاختصاص ذاته.

درست الكومبيوتر في الولايات المتحدة، ونالت شهادة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر والتكنولوجيا من جامعة سدني سنة ١٩٩٥.

وبعد عودتها إلى لبنان درّست مادة علوم الكومبيوتر في الجامعة الأميركية.

تولت عدة مواقع علمية في الجامعة الأميركية في بيروت، ومواقع استشارية في مؤسسات لبنانية وعربية، كما درّست في عدة جامعات في لبنان وأوستراليا.

انتخبت نائباً عن محافظة بيروت، في انتخابات سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٥. وشاركت في عدة لجان نيابية، فترأست لجنة تكنولوجيا المعلومات بين سنتي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥. كما كانت عضواً في لجان الإعلام والاتصالات، التربية والتعليم العالي، المرأة والطفل.

كانت عضواً في كتلة قرار بيروت، ثم في كتلة المستقبل النيابية.

تقدمت أثناء نيابتها بعدة اقتراحات قوانين منها: ما يتعلق بالمعلومات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، تسوية أوضاع المساهمين في تعاونيات لبنان، أحكام تتعلق بالمركز التربوي للبحوث والإنماء، اقتراح يتعلق بأفراد الهيئة التعليمية الملحقين بالإدارات العامة، تعديل بعض مواد قانون التجارة والإفلاس، تنظيم مهنة خبراء التخمين العقاري في لبنان، الرقابة على مؤسسات التعليم العالي في لبنان، تنظيم السيارات العمومية واستعمال تقنيات الغاز.

٧ ـ جيلبرت موريس زوين

ولدت في منزل سياسي عريق في بلدة غزير الكسروانية سنة ١٩٣٩. تلقت علومها بمختلف مراحلها في مدرسة راهبات البيزنسون. درست العلوم السياسية في الجامعة اليسوعية ونالت الإجازة فيها عام ١٩٦٢، كما نالت دبلوماً في التاريخ القديم عام ١٩٧٥.

خلال تمرس والدها في السياسة كانت إلى جانبه، فساعدته في أعماله، وكانت ناشطة في الدفاع عن حقوق المرأة والمحافظة على البيئة وتشجيع السياحة.

تميزت بعملها الإنساني وقربها من الناس والاهتمام بمشاكلهم ومشاركتهم همومهم، فأسست خلال الحرب الأهلية جمعية حرفية «أرتيزانا» بهدف مساعدة الناس في تأمين عيشهم الكريم.

انتخبت نائباً عن جبل لبنان قضاء كسروان الفتوح – جبيل في دورة سنة ٢٠٠٥، كما أعيد انتخابها سنة ٢٠٠٩ عن قضاء كسروان.

انتخبت رئيسا لِّلجنة المرأة والطفل، وكانت عضواً في لجنة الزراعة والسياحة. كما كانت عضواً في كتلة التغيير والإصلاح النيابية في التيار الوطني الحر.

تقدمت في خلال نيابتها بعدة اقتراحات قوانين أبرزها: تعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي، وبعض أحكام قانون العقوبات، وتعديل بعض مواد المرسوم رقم ٣٩٥٠ المتعلق بنظام المنافع والخدمات للموظفين، وتعديل بعض مواد قانون التجارة والإفلاس، وتعديل المرسوم المتعلق برسم الانتقال لجهة المساواة بين المرأة والرجل، وتعديل مادة في قانون الدفاع المتعلقة باستفادة الزوجة من المعاش التقاعدي للزوج بعد الزواج الأول.

كما تقدمت باقتراح قانون يرمي إلى إضافة مادة جديدة إلى قانون الانتخاب يرمي إلى إضافة مقاعد مخصصة للنساء في المجلس النيابي.

أيضاً تقدمت باقتراح قانون يتعلق بإجراء الفحوصات الدورية المجانية للكشف المبكر عن سرطان الثدي والبروستات، حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للمخطر، السماح باستيراد واستعمال السيارات العاملة على المازوت، تعديل بعض أحكام قانون العمل، تنغليم سفر القاصرين، وغير ذلك من اقترامات القوانين.

٨ ـ ستريدا الياس طوق (جعجع)

من بشري ومواليد غانا في ٣١ أيار سنة ١٩٦٧. تلقت علومها الابتدائية أولاً في دولة غانا، والتكميلية في مدرسة الشانفيل في ديك المحدي لبنان، والثانوية في مدرسة القلب الأقدس في كفر حباب. درست العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية - الأميركية، ونالت دبلوماً فيها سنة ١٩٩٤.

تمرست في العمل السياسي والحزبي، فقادت حزب القوات اللبنانية خلال فترة اعتقال زوجها سمير جعجع، وكان لها وللحزب حضور في جميع الانتخابات البلدية والنقابية والطلابية.

انتخبت نائباً عن محافظة الشمال الدائرة الأولى، قضاء بشري في دورات ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١٨ و٢٠٢٢، ولم تشارك في عضوية أي من اللجان النيابية.

تقدمت خلال نيابتها باقتراح قانون يرمي الى اعطاء تعويضات او معاشات تقاعد الى المعتقلين المحررين من السجون السورية، واقتراح يرمي إلى إلغاء المادة ٥٦٢ من قانون العقوبات المتعلقة «بجرائم الشرف». واقتراح تعديل مواد قانون العقوبات في الاغتصاب والإكراه على الجماع في تزويج المعتدي عليها من المعتدي، واقتراح بإنشاء قرية جديدة في قضاء بشري باسم «المغر الأحوال» وفصلها إدارياً عن قرية «بلا».

٩ ـ صولنج لويس توتونجي (الجميل)

مواليد بيروت سنة ١٩٤٩. تلقت دروسها بمختلف مراحلها في مدرسة الفرانسيسكان، ثم درست العلوم التجارية ونالت فيه دبلوماً. كما تلقت دروساً في الصليب الأحمر اللبناني.

بعد وفاة زوجها بشير أطلقت «مؤسسة بشير الجميل»، وترأستها سنسرفة إلى السل الإنساني، فقدمت الكثير من المنح المدرسية والمساعدات الطبية والاجتماعية.

فازت بالتزكية نائباً عن الدائرة الأولى في محافظة بيروت، في انتخابات سنة ٢٠٠٥، وانتخبت عضواً في لجنتي التربية والتعليم العالي والثقافة، وحقوق الإنسان، كما انتخبت مقرراً للجنة المرأة والطفل.

لم تتقدم خلال فترة نيابتها بأي اقتراح قانون.

١٠ ـ نايلة جبران تويني

مواليد بيروت سنة ١٩٨٢، تلقت علومها بمختلف مراحلها في مدرسة الناصرة. درست الإعلام في الجامعة اللبنانية، ودخلت عملياً في مجالاته سنة ٢٠٠٥. تولت موقع نائب مدير عام مجلس إدارة جريدة النهار سنة ٢٠٠٧. كما دخلت عضوية مجلس نقابة الصحافة.

ساهمت في تحرير ملحق النهار (الشباب الأسبوعي) وملحق نهار جونيور الشهري. وهي منذ عام ٢٠١٢ رئيسة مجلس إدارة، ورئيسة تحرير جريدة النهار.

انتخبت نائباً عن مدينة بيروت في دورة سنة ٢٠٠٩، كما انتخبت عضواً في لجنة الإعلام والاتصالات، ولجنة البيئة، ومقرراً للجنة المرأة والطفل.

لم تتقدم خلال مدة نيابتها بأي اقتراح قانون.

١١ ـ ديما رشيد جمالي

مواليد طرابلس سنة ١٩٧١. تلقت علومها بمختلف مراحلها في مدرسة الليسيه في طرابلس، ثم درست العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت، ونالت إجازتها سنة ١٩٩٣. كما حصلت على شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعية من جامعة سان خوسه في كاليفورنيا سنة ١٩٩٦، ومن جامعة "كانْتْ" البريطانية نالت شهادة الدكتوراه سنة ٢٠٠١.

درست في الجامعة الأميركية في بيروت ونالت رتبة بروفسور.

انتخبت نائباً عن مدينة طرابلس سنة ٢٠١٨ على لائحة تيار المستقبل. كما انتخبت عضواً في لجان: المال والموازنة، الصحة العامة والعمل والشؤون الاجتماعية، وتكنولوجيا المعلومات.

تقدمت خلال نيابتها منفردة بأحد عشر اقتراح قانون معجل أو معجل مكرر، ومع آخرين من النواب بسبعة، أبرزها: دعم فوائد القروض الممنوحة من المؤسسة العامة للإسكان، مكافحة هدر الغذاء، الأشخاص ذوي الإعاقة، تعديل بعض مواد قانون ضريبة الدخل وقانون رسم الانتقال، تعديل المادة ٨٤ من قانون الضمان الاجتماعي المتعلقة بالتعويضات العائلية، تعديل المادتين ١٦ و٤٦ من قانون الضمان الاجتماعي، تعليق المهل القضائية، تعديل قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون، قانون الدواء، قانون التكافل الاجتماعي، وغير ذلك من اقتراحات القوانين.

ومن بين اقتراحات القوانين المقدمة منها، **اقتراح القانون المتعلق بالكوتا النسائية، وخلاصته أنه يجب أن تكون المرأة اللبنانية ممثلة في الانتخابات النيابية والبلدية بنسبة ٣٠٪ على الأقل**، وإلا اعتبرت الانتخابات غير دستورية وغير قانونية وغير شرعية، وأنه في حال كانت نتيجة الانتخابات لا تراعي الحصة المذكورة في هذا القانون، يصار إلى إعلان فوز المرشحات الخاسرات اللواتي حصلن على أعلى نسبة في الانتخابات.

أما بالنسبة إلى المجالس البلدية، فإنه إذا لم تحصل النساء على النسبة المحفوظة لهن في هذا القانون، يصار إلى إعلان فوز أولى المرشحات الخاسرات... كذلك الأمر في حال كان تقديم الترشح للنساء أقل من ٣٠٪ من عدد نواب المجلس النيابي، يصار إلى تأجيل

دعوة الهيئات الناخبة أسبوعين لإعطاء المجال للنساء فقط للترشح.

ولعل أبرز ما تضمنته الأسباب الموجبة لهذا الاقتراح إيراد الآتي:

بما أن المرأة هي نصف المجتمع... وبما أنه يجب أن تتمثل في الحياة السياسية لأهمية الدور الذي يمكنها أن تلعبه متى رفعت عنها العباءة الذكورية.

وبما أن الكوتا تهدف إلى تعزيز المساواة بين المرأة والرجل...

وبما أن الأعراف والقيم الاجتماعية والثقافية والتربوية، أقصت المرأة وحرمتها وهمشتها لفترات طويلة،

وبما أن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أقرت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة...

وبما أن إعلان بيجين عام ١٩٩٥ شكل إطاراً لتحقيق المساواة بين الجنسين ولا سيما في مجال تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في الإدارات والهيئات الحكومية كافة... بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ببلوغ عام ٢٠٠٥.

وبما أن الكوتا النسائية تهدف إلى خدمة المصلحة العامة، بحيث ينبغي الاستفادة من قدرتها وخبرتها كونها تشكل في لبنان أكثر من نصف المقترعين، لذلك فإن إقرار هذا القانون فيه مصلحة عامة وضرورية لرفع تمثيل المرأة وإزالة كل أشكال التمييز ضدها.

أحال رئيس مجلس النواب هذا الاقتراح إلى اللجان ا لمشتركة بتاريخ ٢٠١٩/٩/٢٤، كما أرسله إلى رئاسة الحكومة بالتاريخ عينه لإبداء الرأي .**كما قرر ضم هذا الاقتراح إلى اقتراح القانون المعجل مكرر الذي تقدم به النائب شامل روكز، والرامي أيضاً إلى اعتماد الكوتا النسائية في انتخاب أعضاء مجلس النواب.** لكن المناقشات لم تحسم ولم تؤد إلى النتيجة المرجوة. وجرى إقرار التعديلات التي طرأت على قانون الانتخاب في اللجان النيابية المشتركة دون الأخذ باقتراح الكوتا النسائية.

١٢ ـ رولا نزار الطبش

مواليد بيروت سنة ١٩٧٢، تلقت دروسها بمختلف مراحلها في مدرسة المقاصد في بيروت. درست الحقوق في الجامعة اللبنانية ونالت الإجازة فيها، عملت في حقل المحاماة، وقامت بوظيفة مستشار للبنك الدولي في مشروع الشباك الموحد للسجل التجاري.

انتسبت إلى عضوية عدة جمعيات ولجان اجتماعية وحقوقية.

انتخبت نائباً عن دائرة بيروت الثانية سنة ٢٠١٨، على لائحة تيار المستقبل، كما انتخبت في لجان الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، الإعلام والاتصالات، المرأة والطفل، ومقرراً للجنة حقوق الإنسان.

تقدمت خلال نيابتها منفردة بثمانية اقتراحات قوانين، وبثمانية مع آخرين أبرزها: دعم فوائد القروض الممنوحة من المؤسسة العامة للإسكان، إلغاء الرسم السنوي المقطوع المنصوص عليه في المادة ٢٩ من قانون موازنة عام ٢٠٠٠، تعديل بعض المواد في قانون الجنسية اللبنانية، تعديل بعض أحكام مرسوم رسوم النزاع والانتقال الصادر سنة ١٩٣٩، إلغاء الرسم السنوي المقطوع المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٠٠٠/١٧٣، إعفاء مؤقت من تسديد رسوم البلدية وضريبة الأملاك المبنية، تمديد القانون المتعلق بتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، تعديل المادة ٢١ من الدستور اللبناني. وغير ذلك من اقتراحات القوانين العادية أو المعجل مكرر.

١٣ ـ عناية محمد عز الدين

من بلدة شحور الجنوبية، ومواليد بيروت سنة ١٩٦٢. تلقّت دروسها بمختلف مراحلها في مدرسة الأنترناشيونال كولدج حتى سنة ١٩٨٠.

درست علوم الأحياء في الجامعة الأمريكية في بيروت، ونالت شهادة دكتوراه في الطب سنة ١٩٨٩.

خضعت لعدة دورات تدريبية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية.

شغلت عدة وظائف صحية منها: المدير الطبي لمختبر معهد فقيه للعلوم والتنكولوجيا التناسلية في بيروت. ومستشار طبي لمستشفى بهمن الجامعي. وهي تشغل منذ سنة ١٩٩٩ مديرة ومؤسسة لمختبر التحاليل الطبية والأنسجة. كما عملت كطبيب زائر في جامعة لندن وجامعة أكسفورد.

انتسبت إلى نقابة أطباء لبنان، وإلى نقابة المختبرات الخاصة، وإلى عدة مؤسسات وجمعيات طبية. عنيت عناية بقضايا المرأة، ومحاربة الفساد، ووضع تشريعات وسياسات تضمن وصول الخدمات الصحية إلى جميع المواطنين، كما أولت اهتمامها تنظيم قطاع النفايات الصلبة، وتنظيف مجرى نهر الليطاني.

عينت وزير دولة لشؤون التنمية الإدارية سنة ٢٠١٦ في حكومة الرئيس سعد الدين الحريري.

انتخبت نائباً عن دائرة الجنوب الثانية، قضاء صور في دورتي سنة ٢٠١٨ وسنة ٢٠٢٢، على لائحة الأمل والوفاء. كما انتخبت عضواً في لجنتي الصحة العامة، والبيئة، ولجنة الشؤون الخارجية والمغتربين ورئيساً للجنة المرأة والطفل.

تقدمت في خلال نيابتها منفردة بتسعة عشر اقتراح قانون، وبأحد عشر مع آخرين، وكان أبرزها:

استثناء الأدويه من أحكام التمثيل التجاري، تعديل قانون مزاولة مهنة الصيدلة، تعديل إنشاء المكتب الإلزامي للأدوية، استفادة الأولاد من أم لبنانية وأب أجنبي من الحقوق المدنية والاجتماعية، تعديل بعض مواد قانون الضمان الاحتماعي، تعديل المادة ٢٥ من قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرضين للخطر، تنظيم علاقة الموردين بتجار التجزئة، معاقبة جريمة التحرش الجنسي لا سيما في مكان العمل، تعديل المادة ١٢٠ من قانون المعاملات الإلكترونية، حماية القاصرين من تناول الكحول ومشروبات الطاقة، تنظيم سفر القاصرين، تعديل بعض مواد قانون العمل لجهة تأمين المساواة في الأجور بين الجنسين، إضافة مادة لتعريف الاغتصاب في قانون العقوبات، اقتراح قانون الدواء، تعديل قانون العقوبات لجهة الجنايات والجنح بحق الأطباء ومعاونيهم، تحرير استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية ورفع الاحتكار عنها، **تعديل بعض مواد قانون الانتخاب بهدف تفعيل تمثيل المرأة في مجلس النواب،** السماح بالاستيراد الطارئ للأدوية والمستلزمات الطبية، تحرير استيراد الأدوية والمستلزمات الطبية ورفع الاحتكار عنها، إنشاء المركز الوطني للترصد الوبائي والأمراض المعدية.

كان من بين اقتراحات القوانين التي تقدمت بها النائب عناية مع النائبين ابراهيم عازار وفادي علامة **اقتراح القانون المعجل الرامي إلى اعتماد الكوتا النسائية في قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب.** ومما جاء في مادته الثانية انه بهدف ضمان حق المرأة في التمثيل النيابي بالحدود الدنيا، تخصص بالتساوي بين المسلمين والمسيحيين كوتا نسائية بعدد ٢٠ مقعداً على الأقل من إجمالي المقاعد النيابية، تعود للمذاهب التي خصصت لها أكثر المقاعد عدداً في الدوائر الانتخابية.

كما أرفق الاقتراح بجدول تضمن عدد

مقاعد الكوتا لكل قضاء. وقد جاء على الشكل الآتي: بيروت ٢ كوتا من أصل ١٩، صور ١ كوتا من أصل ٤، بنت جبيل ١ كوتا من أصل ٣، النبطية ١ كوتا من أصل ٣، مرجعيون حاصبيا ١ كوتا من أصل ٥، زحلة ١ كوتا من أصل ٧، راشيا البقاع الغربي ١ كوتا من أصل ٦، بعلبك الهرمل ١ كوتا من أصل ١٠، عكار ١ كوتا من أصل ٧، طرابلس ١ كوتا من أصل ٨، المنية الضنية ١ كوتا من أصل ٣، زغرتا ١ كوتا من أصل ٣، الكورة ١ كوتا من أصل ٣، كسروان ١ كوتا من أصل ٥، المتن ٢ كوتامن أصل ٨، بعبدا ١ كوتا من أصل ٦، الشوف ٢ كوتا من أصل ٨.

وعليه، يكون هناك عشرون مقعداً للكوتا من أصل ١٢٨ مقعداً نيابياً، مع مراعاة البند الاستثنائي الذي تضمنته الفقرة ج من المادة الثانية، التي تنص على أنه «وبهدف تحقيق نظام الكوتا النسائية، تكون المرشحة الحائزة العدد الأكبر من الأصوات بين النساء المرشحات عن المقاعد المخصصة للكوتا في الدائرة، هي الفائزة بهذا المقعد، وتحل محل المرشح (الذكر) من المذهب عينه الذي حاز العدد الأقل من الأصوات بين الفائزين.

أحاله دولة الرئيس إلى اللجان النيابية المشتركة، بعد أن ضمه إلى سائر اقتراحات القوانين المتعلقة بقانون الانتخاب.

وأثناء انعقاد اللجان المشتركة بتاريخ ٧/ ٢٠٢١/١٠، حاولت النائب عناية عز الدين إدخال تعديل على المادة الثانية، لتعزيز الكوتا النسائية بهدف تفعيل تمثيل المرأة في مجلس النواب، وبعد أن جرى التصويت على اقتراح النائب عز الدين سقط الاقتراح. فكان أن أقرت الهيئة العامة للمجلس النيابي التعديلات على القانون رقم ٢٠١٧/٤٤ (انتخاب أعضاء مجلس النواب) مع أسبابه الموجبة دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة الكوتا النسائية.

١٤ ـ بولا سيراكان يعقوبيان

مواليد بيروت في الرابع من شهر نيسان سنة ١٩٧٦، من أم لبنانية وأب أرمني. وهي المعروفة ببولا يعقوبيان. تلقت دروسها الأولية في مدرسة مخيتارست في الحازمية، والتكميلية في المعهد الأنطوني ومدرسة البيزانسون، وأنهت الثانوية في مدرسة مخيتارست. درست العلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، وتخرجت فيها سنة ١٩٩٩ حاملة إجازتها.

بدأت حياتها المهنية في السابعة عشرة من العمر في محطة I.C.N اللبنانية في قسم الأخبار، ثم أصبحت سكرتيرة التحرير. انتقلت إلى المؤسسة اللبنانية للإرسال «أل. بي. سي» حيث ظهرت في برنامج «نهاركم سعيد»، ونشرة الأخبار، وفي عام ٢٠٠٠ انتقلت إلى محطة «أم تي في»، و«شبكة راديو وتلفزيون العرب». كما عملت في تلفزيون المستقبل وكتبت في جريدة السفير اللبنانية.

منحت العديد من الأوسمة والجوائز منها وسام العرش البلجيكي، وجائزة مؤسسة رينه معوض الخيرية.

أطلقت «حملة وفى» للتبرعات الاجتماعية، وقدمت من خلالها مساعدات لأكثر من مئة ألف عائلة من الأكثر فقراً على الأراضي اللبنانية.

تشارك سنوياً في حملة تنظيف الشاطئ اللبناني، وتدعم عدداً كبيراً من الجمعيات البيئية والاجتماعية. كما تتولى منصب الرئيس التنفيذي والمدير العام لشركة Integrated Communication المتخصصة في استراتيجية الاتصالات والعلاقات الإعلامية.

انتخبت نائبة عن دائرة بيروت الأولى في دورتي سنة ٢٠١٨ وسنة ٢٠٢٢، بدعم من أصوات الحراك المدني، كما انتخبت عضواً في لجان المجلس النيابي، الإدارة والعدل، الإعلام والاتصالات، المرأة والطفل.

في خلال نيابتها التي لم تتعد سنتين

ونصف تقدمت بـ ٥٦ اقتراح قانون بين معجل ومعجل مكرر، كما تقدمت بتسعة مع آخرين من النواب. كان أبرزها: إلغاء الألقاب، منح النائب الصفة والمصلحة لطلب إبطال الأعمال الإدارية، تنظيم زراعة القنب للاستخدام الطبي، تعديل المواد ٨ و٣٤ و٥١ و٦١ و٦٣ من النظام الداخلي لمجلس النواب، تعديل مخصصات وتعويضات النواب والوزراء، حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، تسهيل إجراء المحاكمة في قضايا مكتومي القيد، استبدال تسمية الطوائف الإسرائيلية بعبارة الطوائف اليهودية، فرض وتفعيل إلزامية فرز النفايات من المصدر، تعديل بعض مواد من قانون الإيجارات، تعديل بعض أحكام نظام الموظفين، تجريم البلاغ الكاذب إلى جهات الإسعاف والإنقاذ، إنشاء معهد الدروس القضائية الشرعية والمذهبية، تعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية، تعديل بعض مواد قانون الإثراء غير المشروع، تعديل المادة ١٣ من قانون أصول المحاكمات المدنية، حظر الصور العائدة للزعماء والمسؤولين، الشفافية والبيانات المفتوحة، تخليد ذكرى الإبادة الجماعية الأرمنية، اعتماد نظام صندوق تثبيت القطع، وغير ذلك من اقتراحات القوانين المعجل والمعجل مكرر.

كما كان لها العديد من المداخلات في الهيئة العامة أثناء مناقشة ودرس مشاريع واقتراحات القوانين.

قدمت استقالتها من عضوية المجلس النيابي وتم قبولها بعد أخذ المجلس علماً بها، بتاريخ ١٣ آب ٢٠٢٠.

١٥ – ندى نهاد بستاني

مواليد عين الريحانة قضاء كسروان سنة ١٩٨٣. درست العلوم الاقتصادية في الجامعة اليسوعية. كما نالت شهادة دراسات عليا في الإدارة من المدرسة العليا للتجارة في باريس.

عملت مدة أربع سنوات في الاستراتيجيات المالية والعملية لإعادة هيكلة عدد من الشركات الدولية. عادت إلى لبنان سنة ٢٠١٠ وعملت مع وزارة الطاقة والمياه، وشغلت منصب مستشار للوزير، كما تعددت خدماتها لتشمل مشاريع وملفات تتعلق بالهيكلية التنظيمية للوزارة.

عيّنت وزيراً للطاقة والمياه في كانون الثاني سنة ٢٠١٩، في حكومة الرئيس سعد الدين الحريري.

انتخبت نائباً عن قضاء كسروان في دورة سنة ٢٠٢٢. وهي عضو في كتلة التيار الوطني الحر النيابية. كما انتخبت عضواً في لجان: الشؤون الخارجية والمغتربين، ولجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، والمرأة والطفل.

١٦ - نجاة خطار عون

مواليد الدامور في ١٠/١١/١٩٦١

درست في الجامعة اللبنانية وحصلت على إجازة في علم البيئة سنة ١٩٨٦. تابعت دراستها في الولايات المتحدة، فنالت من جامعة كاليفورنيا شهادتي الماجستير والدكتوراه في علم تلوث المياه والتحفيز، ثم عملت كباحثة في جامعة كاليفورنيا.

درّست مادة الكيمياء التحليلية، وشغلت موقع مديرة حفظ الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت. حازت على جائزة برنامج L'oreal - Unesco للنساء في العلوم عام ٢٠١٩.

انتخبت نائباً عن قضاء الشوف في دورة سنة ٢٠٢٢ منضمة إلى صفوف النواب التغييريين. كما انتخبت عضواً في لجنة البيئة.

١٧ - غادة خليل أيوب

مواليد صيدا سنة ١٩٧٦، تلقت دروسها بجميع مراحلها في مدرسة راهبات مار يوسف – الظهور في صيدا. درست الحقوق ونالت

الإجازة فيها من الجامعة اللبنانية عام ١٩٩٧. كما حازت على شهادة الدكتوراه في الحقوق من الجامعة عينها عام ٢٠٠٧.

درست مادة الحقوق في الجامعة اللبنانية منذ عام ٢٠٠٨، وهي أستاذة محاضرة في جامعة القديس يوسف.

تشغل منصب مساعدة المحافظ للمنطقة ٢٤٥٢ في منطقة الروتاري العالمي، وغير مناصب تربوية في الروتاري.

انتخبت نائباً عن المقعد الكاثوليكي في دائرة الجنوب الأولى - جزين في دورة سنة ٢٠٢٢.

كما انتخبت عضواً في لجنتي المال والموازنة، والإدارة والعدل.

١٨ - سينتيا زرازير

مواليد بعبدا في ١٩٨٢/٥/١٥

تحمل شهادة تصوير وإخراج.

انتخبت نائباً عن دائرة بيروت الأولى عن الأقليات في دورة سنة ٢٠٢٢. كما انتخبت عضواً في لجنة المرأة والطفل.

١٩ – حليمة القعقور

مواليد بلدة بعاصير قضاء الشوف في ١٩٧١/٥/٩

تحمل شهادة دكتوراه في القانون الدولي العام، وهي أستاذة في الجامعة اللبنانية في كلية الحقوق في صيدا، وفي جامعة القديس يوسف.

وهي باحثة في حقوق الإنسان وحقوق المرأة. وتعمل مدربة ومستشارة في العديد من المنظمات الدولية والمحلية في مجال الجندرة والحوكمة الرشيدة والبلديات والتنمية المحلية.

انتخبت نائباً عن دائرة جبل لبنان، قضاء الشوف في دورة سنة ٢٠٢٢، ولم تنتخب في أي من اللجان النيابية.

خلاصة نشاط السيدات
من النواب طوال فترة نيابتهن

اسم النائب	عدد المداخلات	مدة النيابة
نائلة معوض	٢٣٩	١٨ سنة
بهية الحريري	١١١	٣٠ سنة
بولا يعقوبيان	٥٥	سنتان
رولا الطبش	٤٠	أربع سنوات
غنوة جلول	٣١	تسع سنوات
نهاد سعيد	١٧	أربع سنوات
عناية عز الدين	١٦	أربع سنوات
مهى الخوري أسعد	٩	أربع سنوات
ستريدا طوق	٧	١٧ سنة
ميرنا البستاني	٤	سنة واحدة
صولنج توتونجي	٤	أربع سنوات
جيلبرت زوين	٤	١٤ سنة
ديما جمالي	٣	أربع سنوات
نايلة التويني	١	تسع سنوات

استخلص عدد هذه المداخلات رئيس دائرة المحاضر حسن الدايخ بالاستناد إلى محاضر مجلس النواب

السيدات اللواتي دخلن إلى الندوة النيابية منذ سنة ١٩٦٣ وحتى الآن (١٩ سيدة)

الدور التشريعي	عدد السيدات النواب	أسماء السيدات النواب
الدور التشريعي العاشر ١٩٦٠ - ١٩٦٤	١	ميرنا البستاني (سنة واحدة)
الدور التشريعي السابع عشر ١٩٩١ - ١٩٩٢	١	نائلة معوض (تعيين)
الدور التشريعي الثامن عشر ١٩٩٢ - ١٩٩٦	٣	نائلة معوض - بهية الحريري - مهى الخوري أسعد
الدور التشريعي التاسع عشر ١٩٩٦ - ٢٠٠٠	٣	نائلة معوض - بهية الحريري - نهلا جورجيوس سعيد
الدور التشريعي العشرون ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	٣	نائلة معوض - بهية الحريري - غنوة جلول
الدور التشريعي الحادي والعشرون ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩	٦	نائلة معوض - بهية الحريري - جلبرت زوين - صولنج توتونجي - غنوة جلول - ستريدا طوق.
الدور التشريعي الثاني والعشرون ٢٠٠٩ - ٢٠١٨	٤	بهية الحريري - نائلة التويني - جيلبرت زوين - ستريدا طوق
الدور التشريعي الثالث والعشرون ٢٠١٨ - ٢٠٢٢	٦	بهية الحريري - ستريدا طوق - بوليت يعقوبيان - ديما جمالي - رولا الطبش - عناية عز الدين
الدور التشريعي الرابع والعشرون ٢٠٢٢ - ٢٠٢٦	٨	ستريدا طوق - بوليت يعقوبيان - عناية عز الدين - نجاة صليبا - حليمة القعقور - غادة أيوب - ندى البستاني - سينتيا زرازير

خاتمة

إن هذا البحث لا يتناول وضعية النواب النساء اللواتي بلغ عددهن أربعة عشر عضواً قبيل انتخابات الأمس، بالمعنى الشمولي العام، بقدر ما يتناول وضعهن وأنشطتهن في الإطار التمثيلي لمجلس النواب خصوصاً بعد اتفاق الطائف سنة ١٩٨٩، وظهور مطالبتهن مؤخراً بما يسمى بالكوتا النسائية، التي من شأنها ان تضرب مبدأ المساواة بين الجنسين بحيث تحصر إمكانية تمثيل المرأة النيابي في إطار نسبي لا يتعدى عشرين بالمئة من عدد أعضاء مجلس النواب، كما يضرب مبدأ تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل، فيحول مبدأ المساواة بينهما إلى عملية استجداء للمقاعد لا تليق بوضعية المرأة، وحقها بما هو أكثر من ذلك، وهي وضعية أسمى من أن تتمثل بعدد مقاعد نيابية محدّدة طالما أن بإمكانها أن تتجاوز هذه النسبة إلى أضعاف عددها. وإذا كانت المرأة اللبنانية قد حازت السبق في مختلف المجالات المهنية من أدبية وفكرية وعلمية واجتماعية نتيجة حماستها ووعيها وكفاءتها، وأحياناً بمبادراتها الفردية أو بتشجيع من عصبتها، إلا أن انطلاقتها في الميدان السياسي ظلت مكبوتة بحكم العادات والتقاليد الموروثة، وعوامل التضييق والتسلط التي مارسها الرجل بحق المرأة، متجاوزاً بأنانيته وشخصانيته، أدنى حقوقها ألا وهي حقها بالعدل والمساواة استناداً إلى نصوص المادتين ٧ و١٢ من الدستور اللبناني، واستناداً أيضاً إلى مكانتها الأدبية والمعنوية كأم ومربية ومعلمة ورائدة في

مجالات مختلفة، وهي عوامل مورست بحقها إلى حدّ التسلط والحرمان إن لم نقل القمع والاستئثار، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في بنية النظام التمثيلي، بحيث تنصف المرأة بشكل كامل، وبما يتعدى نظرية الكوتا النسائية.

لقد أفرزت انتخابات أيار ٢٠٢٢، زيادة ملحوظة في عدد النواب الإناث، إذ لأول مرة يصل عددهن إلى ثمانية من أصل ١٢٨، والأمل بأن يتزايد تمثيلهن في قادم الانتخابات، ليس من خلال الكوتا التي تضرب مبدأ العدالة والمساواة بين المرشحين، وإنما من خلال تنامي وعي الناخب اللبناني باختيار الأفضل بين المرشحين والمرشحات، ويعبر بصرف النظر عن جنسه، وإنما عن تطلعاته في بناء دولة بعيدة من تقاسم المنافع والفساد والولاء الأعمى لعصبية الزعامة الذكورية ومنحاها الطائفي والمذهبي على حد سواء.